

CD/PV.947
19 February 2004

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والأربعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الخميس ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٥

الرئيسة: السيدة راجماه حسين (ماليزيا)

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٤٧ لمؤتمر نزع السلاح. وقبل أن نبدأ أعمالنا لهذا اليوم، أود أن أعرب، باسم المؤتمر، عن تعاطفنا وحزننا العميقين إزاء الخسائر البشرية المفجعة التي وقعت إثر انحراف قطار عن مساره في جمهورية إيران الإسلامية في مدينة نيسابور. وتقبلوا أحر تعازينا.

وعلى صعيد آخر يسر هذه المرة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً، باسم المؤتمر، بممثل جمهورية كوريا الدائم الجديد، السفير هيوك تشوي. وهو يجلس هناك أمامي تماماً، وأود أن أؤكد له تعاوننا الكامل. أهلاً وسعداً السفير.

لدينا اليوم على القائمة أربعة متكلمين: من فرنسا، السفير ريفاسو؛ ومن ميانمار، السفير ميا تان؛ ومن فنزويلا، السفارة بورتوكاريو؛ وستدلي ماليزيا ببيان وطني.

وقبل أن أعطيهم الكلمة، أود إبداء بعض الملاحظات التمهيدية لأن ماليزيا تتولى رئاسة المؤتمر للمرة الأولى في تاريخها.

إنه لشرف عظيم أن تتولى ماليزيا رئاسة مؤتمر نزع السلاح في الفترة الممتدة من ١٦ شباط/فبراير إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤. ويسعدني أن أفتني آثار سلفي الموقرة، السيدة أمينة محمد سفيرة كينيا، وهي زميلة عضو في مجموعة الـ ٢١ التي تنتمي إليها ماليزيا. وأود أن أشيد بالسفيرة أمينة لما بذلته من جهود بلا كلل في سبيل استهلال العمل المتعلق بالمضمون في مؤتمر نزع السلاح. وقد عقدت العزم على مواصلة جهودها، مستندة إلى الاستنتاجات التي خلصت إليها في نهاية رئاستها لتكون أساساً مشتركاً للشروع في مشاوراتي مع أعضاء المؤتمر. وسأخذ في الحسبان في أثناء ذلك تحليلات أسلافي الموقرين في هذا المنصب واستنتاجاتهم وتوصياتهم المستفيضة، وكذلك المقترحات التي قدمتها الوفود والأفرقة.

إن ماليزيا بلد صغير يتكون من شعب مسلم يبلغ تعداداه ٢٣ مليون نسمة ولا يزال بلداً نامياً. ولا تزال تجربتنا وخبرتنا في مجال مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في مراحلها الأولى، مقارنة بوفود عديدة أخرى في هذه الغرفة المهيبة. بيد أني كلي تواضع وأنا أتقلد رئاسة مؤتمر نزع السلاح هذا لأني أعني تماماً المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقي للمضي قدماً بأعمال المؤتمر.

ولما كانت ماليزيا تتولى حالياً رئاسة حركة عدم الانحياز ورئاسة قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، فإني أجدني متحفزة أكثر لإيلاء أقصى قدر من الأهمية للمهام الملقاة على كاهلي خلال الأسابيع الأربعة القادمة، نظراً إلى أن السلم والأمن الدوليين هدفان رئيسيان للمنظمتين التي تتراأسهما ماليزيا في الوقت الراهن.

ودعونا نفكر قليلاً في الهدف الذي اجتمعنا من أجله هنا. إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل العالمي الوحيد في مجال التفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وتتمثل المهمة الكلية للمؤتمر، بناء على ما اتفق عليه

الأعضاء، في العمل على التوصل إلى نزع السلاح بصورة عامة وكاملة في إطار مراقبة دولية فعالة. إن المؤتمر، الذي أنشئ في عام ١٩٧٩، ليس هيئة تابعة للأمم المتحدة وإنما هيئة مستقلة تتلقى الدعم من منظومة الأمم المتحدة. وتندرج ميزانية أمانة المؤتمر ضمن ميزانية الأمم المتحدة، ويسمح للمؤتمر بأن يعقد اجتماعاته العادية في غرفة المجلس هذه المزخرفة والجميلة في قصر الأمم.

وإذا كان يحق لمؤتمر نزع السلاح أن يفتخر بمعاهدات نزع السلاح المهمة التي تم التفاوض بشأنها في الفترة الممتدة حتى أواسط التسعينات، فإن عمله لم يكن مثمراً خلال السنوات السبع الأخيرة. وما فتئ الرؤساء المتتالون يكررون، بحق أن المؤتمر يرقد في حالة سبات منذ سبع سنوات بسبب عجزه عن الاتفاق على برنامج عمل. وفي حين أن الوفود جدت في حضور اجتماعات المؤتمر للإدلاء ببياناتها والمشاركة في المناقشات بشأن القضايا التي تؤثر في السلم والأمن الدوليين، فإننا لم نقدر على الاتفاق على كيفية المضي قدماً بالعمل المتعلق بمضمون مختلف القضايا المهمة وذات الاهتمام المشترك المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وعليه، فإننا كنا عاجزين خلال السنوات السبع المنقضية عن الخروج بشيء مثمر يمكن أن ندعي أنه أسهم في تعزيز السلم والأمن العالميين في إطار مراقبة دولية فعالة. ورغم وجود مقترح بشأن برنامج العمل (مقترح السفراء الخمسة) يحظى بدعم كبير، فإن بعض الوفود الرئيسية لم تبد موقفها بشأنه بعد. فإن نحن لم نفعل شيئاً معاً لدفع عجلة المؤتمر، فإنه سيفقد مبرر وجوده وسيفقد حيويته لأن الوفود ستعيد تركيز مواردها المحدودة على طلبات أكثر إلحاحاً في مجالات أخرى. وفي وقت يواجه فيه المجتمع العالمي تحديات كبيرة تهدد السلم والأمن، لم يعد بكل بساطة أمام المؤتمر خيار آخر سوى أن يعيد تنظيم نفسه.

إذن، سيتمثل التحدي المطروح أمامي، إذن بصفتي رئيسة مؤتمر نزع السلاح، كما كان مطروحاً على جميع أسلافي، في كيفية إيجاد "الوصفة السحرية" التي تسمح لنا بالشروع في العمل المتعلق بالمضمون. فكيف سأستحث، بصفتي رئيسة، الإرادة السياسية لدى الوفود الرئيسية لسد الفجوة التي لا تزال تفصلنا عن العمل المثمر؟ وفي حين أنني لا أقطع وعوداً عريضة بخصوص إيجاد هذه الوصفة السحرية، فإنني مع ذلك سأبذل قصارى جهدي لدفع الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح نحو الاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن ومقبول من الجميع. وسيكون ذلك هدفي الأول. غير أن الوقت المتاح لكل رئيس للاضطلاع بهذا العمل المعجز قصير. وإن عملي، كرئيسة يتمثل أساساً، إلى جانب ترؤس الاجتماعات، في تسهيل المناقشات وتلاقح الأفكار. وإن نجح المؤتمر، أصدقائي الأعزاء، لا يتوقف عليّ وإنما على جميع الوفود التي تعمل معاً.

إني أعلم أن الوفود، إذ تعمل جاهدة لتحقيق أهداف المؤتمر النبيلة، تحظى بالدعم الكامل من السيد سيرجي أوردزونيكيدزي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ والسيد إنريكي رومان - موري، نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح؛ وغيرهما من أعضاء الأمانة. وباسم الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي بالتعبير عن بالغ تقديري لهم للدعم السخي الذي قدموه، وسيواصلون تقديمه، إلى

الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح وإلى مكتب الرئاسة. وأعلم أنهم يشاطرون الوفود خيبة الأمل العميقة التي تشعر بها إزاء العجز عن تحقيق تقدم كبير في المؤتمر خلال السنوات السبع الأخيرة.

ودعوني أختتم بياني الأول بصفتي رئيسة بأن أعرب للمؤتمر عن تمنياتي الغالية بأن يتكلم سعيانا بالتوصل إلى توافق في الآراء بقصد المضي قدماً. وأعوّل على دعم وتعاون جميع الحضور، بمن فيهم أعضاء المجتمع المدني الذين يرقبون التقدم الذي نحرزه في عملنا من شرفه الجمهور.

والآن، يسعدني أن أعطي الكلمة إلى المتكلم الأول هذا الصباح، وهو سعادة سفير فرنسا، السيد فرانسوا ريفاسو.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي بأن أهنئك على تقلدك رئاسة المؤتمر وأطمئنك بأن وفد بلدي سيقدم لك الدعم الكامل.

إن مقرر المؤتمر المؤرخ ١٢ شباط/فبراير المتعلق بالمجتمع المدني يدفع وفد بلدي إلى إبداء بعض الملاحظات التي أود إشراككم فيها. فلقد تضمن ذلك الإعلان عدداً من المسائل، ولا سيما في البنود ٢ و ٤ و ٥ منه التي ترضينا تماماً، والتي دفعت بالرئاسة، علاوة على ذلك، إلى الاستيضاح بشأنها لاحقاً. كما ألاحظ أن تكاليف المقرر لم تحدد بدقة، وأود، والحالة هذه، التذكير بموقف بلدي القائل إن مشاركة المجتمع المدني، وهي مهمة جداً، ينبغي عدم التفكير فيها بمعزل عن التوصل إلى نتيجة إيجابية في نقاش شامل بشأن الإشكال العام المتمثل في تحسين أساليب عمل المؤتمر، في سياق الأعمال المنجزة خلال السنوات الماضية في محفلنا هذا.

ونرى أنه ينبغي مواصلة بحث هذا الموضوع. إن الحلول المهمة التي تطرقنا إليها لماماً الأسبوع الماضي سيكون لها مغزى في إطار تبسيط وترشيد أساليب العمل، وبهذه الروح سنواصل النهج الذي اعتمدهنا بخصوص هذا الموضوع. واتفاق ١٢ شباط/فبراير يجب ألا ينسينا مجالات العمل الأخرى التي تنتظرنا.

سيدتي الرئيسة، أود أن أضيف في الختام أن العبارات التمهيدية التي أدليت بها قبيل قليل كان لها بالغ التأثير فينا. إنها توضح لنا الاتجاه الصحيح ونأمل أن نستفيد منها بأفضل وجه في الأسابيع القادمة.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن شكر سعادة السفير ريفاسو على هذه الملاحظات. ولا جرم أننا سنأخذ في الحسبان التعليقات التي أبدأها. شكراً جزيلاً على كلماتك الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. المتكلم التالي على القائمة التي بين يدي هو سعادة سفير ميانمار، السيد ميا تان.

السيد تان (ميانمار) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيسة، أنا سعيد بأن أراك تترأسين مؤتمر نزع السلاح، وأنت صديقة حميمة وأخت من دولة زميلة عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلد مجاور صديق، هو ماليزيا. وتعلمين أنه يمكنك أن تعوّلي على الدعم والتعاون الكاملين من وفد ميانمار. ونحن واثقون من أنك قادرة على رئاسة المؤتمر بفعالية وستفعلين ذلك في هذا الظرف الحاسم.

وأود توديع رؤساء الوفود الذين غادروا جنيف بعد أن أنهوا خدمتهم، وهم سفير الهند، السيد راكش سود، وسفير إندونيسيا، السيد نوغروهو فيسنومورتي، وسفير سري لانكا، السيد براساد كاريواسان، وسفير السويد، السيد جوهان مولاندر، وسفير أوكرانيا، السيد ميخاييلو سكوراتوفسكي، وسفير جمهورية كوريا، السيد أوي - يونغ.

كما أود الترحيب بالقادمين الجدد، وهم سفير بلجيكا السيد ميشيل آدم، وسفير سوريا السيد ميخائيل وهبة، وسفيرة السويد السيدة إليزابيث بورسين بونيير، وسفير رومانيا السيد دورو كوستيا، وسفير سري لانكا السيد سارالا فيرناندو، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية السيد جاكبي وولكوت ساندرس، وسفير جمهورية كوريا السيد هيوك شوي.

وسأكون مقصراً إن أنا لم أثن على سلفك. إنني أشيد بسفيرة كينيا السيدة أمينة محمد للطريقة البارعة التي وجهت بها عملية اعتماد جدول الأعمال وقرار مشاركة المجتمع المدني في الدورات السنوية لمؤتمر نزع السلاح.

إن العالم لا يزال في المراحل الأولى لظهور نظام عالمي جديد. ولا نعلم بالضبط أي شكل وأي طبيعة سيتخذ هذا النظام العالمي الجديد، أو ماذا ستكون تشعباته وتداعياته ككل. ثم إن البيئة الأمنية الدولية تتغير، ونواجه اليوم تهديدات أمنية إضافية في الوقت الذي لا تزال نصارع المشاكل الأمنية القديمة.

فعلينا إذاً أن نقوم، جماعات وفرداً، بعملية شاملة تتمثل في محاسبة النفس والتفكير ملياً في حاضر ومستقبل الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مراقبة التسلح ونزع السلاح.

إن انتهاء الحرب الباردة في عام ١٩٨٩ وضع حداً للمواجهة بين الشرق والغرب والصراع الأيديولوجي. بيد أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة جاءت محملة بتهديدات أمنية إضافية. وقد تبين أن وضع ما بعد الحرب الباردة أكثر تعقيداً ويصعب أكثر التنبؤ به.

ثم أصيب العالم بصدمة كبيرة جراء الأحداث المأساوية التي تسببت فيها الهجمات الإرهابية التي تعرض لها مركز التجارة العالمي والبنتاغون في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. لقد كان ذلك نقطة تحول أخرى في العلاقات الدولية. إن مرحلة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر تضعنا أمام تهديدات أمنية جديدة تتمثل في التهديدات الإرهابية وأسلحة الدمار الشامل. وقد تفاقمت هذه التهديدات بسبب العولمة الجارية.

فكيف نواجه اليوم التهديدات الأمنية والتحديات الجديدة التي تطرحها البيئة الأمنية الدولية الجديدة؟ وكيف نواصل جهودنا لحل القضايا الأمنية التي طال أمدها والتصدي للحديد منها؟ وكيف نوظف المحافل الموجودة للتوظيف الأمثل - بما فيها مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف الذي يمكن التفاوض فيه على نزع السلاح - بقصد التفاوض على الاتفاقات اللازمة في مجال مراقبة التسليح ونزع السلاح، في الوقت الذي نستكشف إمكانات جديدة كلما كان ذلك مناسباً؟ كل هذه الأسئلة ترهق تفكيرنا، وعلينا أن نجد الأجوبة المناسبة لها.

ومع أننا لا زلنا نسعى إلى التوصل إلى رؤية أوضح، فإن بعض الحقائق الصعبة والوقائع القاسية قد أُلقت بظلالها علينا. فمهما كانت قوة بلد من البلدان، فإنه لن يقوى وحده على حل المشاكل الأمنية العالمية. وقد تبين ذلك في الحرب على الإرهاب. وإذا كان النهج المتعدد الأطراف يمر بفترة عصبية، فإنه لا يمكن الاستعاضة عنه بالنهج الثنائي متى تعلق الأمر بالمشاكل الأمنية العالمية. فالمشكلتان المتمثلتان في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يجب معالجتهما بطريقة متناسقة ومترابطة. فلا يمكن معالجة مشكلة بمعزل عن الأخرى. ويصدق الشيء نفسه على مشكلتي عدم الانتشار ونزع السلاح عندما يتعلق بالأمر بأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وتجري دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام في فترة عصبية ودقيقة في مجال مراقبة التسليح ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف.

إننا نشهد خوراً مستمراً في الالتزامات الدولية. ومما أفرغنا أنه حتى الالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة النهائية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ قد وضعت موضع شك.

وشهد المجتمع الدولي انتهاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية (ABM). كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تمثل أحد الإجراءات العاجلة التي يجب اتخاذها لنزع السلاح النووي على نحو منهجي وتدرجي ولا يمكن الرجوع عنه، لم تدخل بعد حيز التنفيذ. إن هذا المحفل المهم الخاص بالتفاوض، أي مؤتمر نزع السلاح، قد وقع في مأزق خلال السنوات السبع الأخيرة، إذا استثنينا عام ١٩٩٨ الذي كان فيه لمؤتمر نزع السلاح برنامج عمل رمزي لكنه لم يقم في الواقع بأي عمل يتعلق بالمضمون.

إن مؤتمر نزع السلاح يمر بمرحلة حاسمة.

وبعد المأزق الذي دام سبع سنوات، ستوضع مصداقية وفائدة المؤتمر أكثر موضع الشك إذا ضيع المؤتمر فرصة أخرى في عام ٢٠٠٤. وأعتقد أن جميع الدول الأعضاء في المؤتمر تؤيد الرأي القائل إنه يجب ألا يشهد المؤتمر سنة عقيمة أخرى. ولبلوغ هذه الغاية، دعونا نتقدم خطوة إلى الأمام ونخطو الخطوة الأخيرة المتبقية للخروج من المأزق الذي وقع فيه المؤتمر.

ومع أن المؤتمر لم يتمكن حتى الآن من أن يخطو خطوة حاسمة لاعتماد برنامج عمل والشروع في أداء مهامه كاملة، فإن الوفود لم تأل جهداً ولم تبخل بالمبادرات في هذا المضمار. وبالفعل، فقد بذلت جهود وعقدت مشاورات مكثفة بين الوفود بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل.

وبين أيدينا حالياً مبادرة السفراء الخمسة (مقترح السفراء الخمسة) التي كانت أساساً مفيداً للمشاورات. وأثني على السفراء الخمسة لمساهماتهم القيمة.

وكما قالت السفيرة كونيكو إينوغوشي، الرئيسة السابقة لمؤتمر نزع السلاح، في البيان الذي أدلت به في الجلسة العامة بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، فإنه لم يتم بعد تحقيق توافق آراء بشأن مقترح السفراء الخمسة، وإن كانت بعض الوفود قد أعربت عن دعمها للمبادرة. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا للتقليل مما تبقى من خلافات وتحقيق توافق الآراء بشأن برنامج العمل على وجه الاستعجال.

وعلينا أن نبني على مقترح السفراء الخمسة ونرحب بالمقترحات والمبادرات الأخرى المبتكرة التي قد تساعد على تلاقي وجهات نظرنا.

وإذ نضع ما سلف في الحسبان، أود اقتراح بعض التعديلات على مقترح السفراء الخمسة بغية تيسير المشاورات المكثفة الجارية بغرض التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل في أقرب وقت ممكن. وهدفي المتواضع من ذلك إنما هو استكمال المقترح المذكور في إطار من الانفتاح والمرونة.

والواقع أنني تشاورت بشكل وثيق مع سفير الجزائر السيد محمد صلاح دميري، العضو المتبقي الوحيد في فريق السفراء الخمسة الأصلي، وكذلك مع الممثلين الدائمين للبلدان الأخرى الأربعة، بهدف وضع صيغة منقحة لمقترح السفراء الخمسة، مضافاً إليها تعديلاتي المقترحة.

ويمكن تسمية هذه الصيغة المنقحة بمقترح السفراء الستة أو مقترح السفراء الخمسة + ١، أو أي اسم آخر. وهذا ليس مهماً. المهم حقاً هو المضمون. ويجري توزيع نص هذه الصيغة المنقحة على جميع الوفود بصفتها ورقة غير رسمية يرجع إليها مباشرة.

ونأمل أن تسهم هذه الصيغة المنقحة في التقليل من الخلافات المتبقية وأن تيسر جهودنا الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل.

وتشمل التعديلات التي تقترحها ميانمار جزأين: إنشاء أربع لجان مخصصة معنية بالمواضيع الأربعة الرئيسية، وتعيين منسقين خاصين.

وهدي المتواضع هو أن نبني على مقترح السفراء الخمسة. إنني لم أضف سوى أفكار وظلال معان قليلة جديدة وصياغة بسيطة جديدة أعتقد أنها تحسن النص المقترح وتيسر مساعينا الرامية إلى تقليص الخلافات المتبقية.

أولاً، أود أن أشدد على أننا نولي الأولوية للجزء الأول من المشروع المتعلق بإنشاء أربع لجان مخصصة بشأن نزع السلاح النووي، وحظر المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن. وعلينا أن نركز على هذه الأمور. أما الجزء الثاني من المشروع، المتعلق بتعيين منسقين خاصين، فيكتسي أهمية أقل، ولن نتابعه إلا إذا كانت الدول الأعضاء لا تزال مهتمة بتعيين هؤلاء المنسقين.

ثانياً، يرمي النهج الذي أنتهجه، إذاً إلى فك الارتباط بين مسألة إنشاء اللجان المخصصة الأربع وتعيين المنسقين الخاصين.

ثالثاً، حاولت أن أخلص من برنامج العمل.

إننا نتحدث كثيراً عن ضرورة الامتناع عن ربط الأمور بعضها ببعض. ومن مزايا النهج الذي نقترحه أن مسألة إنشاء أربع لجان مخصصة لن تندرج ضمن الإطار الصارم المتمثل في الارتباط بمسألة تعيين المنسقين الخاصين. إن هذا النهج يجعل عملية إيجاد توافق آراء بشأنه أسرع وأبسط وأيسر.

رابعاً، يتصدر نزع السلاح النووي قائمة أولويات ميانمار ومعظم الدول الأعضاء في المؤتمر. كما أنه يتصدر جدول أعمال المؤتمر. وبالتالي، فإني أتبع الترتيب الوارد على جدول أعمال المؤتمر.

خامساً، يرمي التعديل الطفيف الذي اقترعناه بشأن قضية نزع السلاح النووي إلى التمسك بنص الوثيقة النهائية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ بغرض تبسيطها.

سادساً، وضعت عمداً البيان الرئاسي جانباً بغية تبسيط وتيسير التوصل إلى اتفاق. إن البيانات الرئاسية وسائل لا نلجأ إليها إلا في نهاية المطاف عندما يصبح من الضروري تماماً استكمال برنامج العمل. ولا يمكن أن نعمل على ذلك البيان إلا إذا ظهرت الحاجة إلى الحسم في اتفاق بشأن برنامج العمل.

وأعتقد أن هذه التعديلات المقترحة عناصر مفيدة يمكن الاستناد إليها في العملية الجارية الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وبروح من الانفتاح والمرونة، أرحب بأي اقتراح أو تعديل آخر بناءً على هذا النص المنقح ويتقدم حقاً بمساعينا الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل.

لكن سيحين الوقت قريباً للتركيز على نص منقح واحد لا غير بحيث نتمكن من الشروع جدياً في التفاوض على النص التوافقي النهائي بشأن برنامج عمل يقبل به جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي الآن بأن أعرض بعض أفكار وفد ميانمار بشأن القضايا الإضافية أو القضايا التي لم يُتطرق إليها. ينبغي أن يكون مؤتمر نزع السلاح منفتحاً على القضايا الجديدة المناسبة بحيث يظل عمله يتكيف مع احتياجات عصرنا.

إن وفد ميانمار يرى أن على المؤتمر أن يبحث القضايا الجديدة المناسبة، مثل تدابير منع الإرهابيين من اقتناء أسلحة الدمار الشامل؛ والأسلحة الإشعاعية؛ وبعض جوانب حظر التجارة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة؛ وحظر تصدير الألغام المضادة للأفراد ونقلها بطريقة غير شرعية؛ وقضايا الامتثال؛ وأي قضايا جديدة تتفق عليها الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

هذه القائمة أولية وليست شاملة. المهم أن يبحث المؤتمر أي قضايا جديدة يمكن أن يتفق عليها الأعضاء. كما ينبغي الحفاظ على مرونة شكل وإجراءات تناول القضايا الجديدة. ويمكن للمؤتمر أن يعالج القضايا الجديدة في جلسات عامة، سواء أكانت غير رسمية أم رسمية. وبإمكانه لاحقاً وضع آلية أو آليات مناسبة لتناول القضايا الجديدة المناسبة عند الاقتضاء.

وفيما يتعلق بمسألة أي نتيجة أو نتائج يمكن انتظارها من هذه المبادرة، يمكن الخلوص إلى نتائج مفيدة، مثل الإعلانات السياسية أو إعلانات المبادئ أو ربما الاتفاقات. وكل ذلك رهن الإرادة الجماعية وبصيرة الدول الأعضاء في المؤتمر.

إننا نستमित في الدفاع عن النهج المتعدد الأطراف. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيزه، ولا سيما في ميدان مراقبة التسلح ونزع السلاح. وإننا ندرك أن هذا النهج وسيلة أيضاً وليس غاية وينبغي الاستفادة منه إلى أقصى الحدود للتوصل إلى نتائج ملموسة. لقد استطاع مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته أن تتوصل إلى عقد العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف المهمة، بما فيها معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونعتمد حقاً أن مؤتمر نزع السلاح قادر على التوصل إلى اتفاقات جديدة متعددة الأطراف، ومعالجة القضايا الأمنية الجديدة المتعلقة باحتياجات عصرنا، على أن تتحلى الدول الأعضاء بالإرادة السياسية.

ودعونا بالتالي ننعش مؤتمر نزع السلاح ولنُدعه يؤدي وظيفته الخاصة به، ألا وهي التفاوض بشأن الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال مراقبة التسلح ونزع السلاح.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير ميانمار على بيانه الذي يبعث على التفكير، وأنا متأكدة من أن جميع الوفود ستفكر في الاقتراحات التي أبدتها قبيل قليل. والآن يسرني دعوة سفيرة فنزويلا، السيدة بورتوكاريو، إلى الإدلاء ببيان عام.

السيد سانتانا (فنزويلا) (الكلمة بالإسبانية): سأقرأ هذا البيان بالنيابة عن السفارة بورتوكاريرو التي كان يفترض أن تكون حاضرة هذا الصباح في هذه القاعة، لكن ظروفًا قاهرةً منعتها من الحضور.

سيدي الرئيسة، يسر بلدي أيما سرور أن يراك تترأسين المؤتمر. إننا واثقون مهنيًا وشخصيًا من أن خبرتك الواسعة، وهجك الذي يقوم على تشجيع اتخاذ القرارات، والتزامك الراسخ بنزع السلاح هي أسباب كافية تجعلنا نتوقع أن تثير اقتراحاتك ردود فعل إيجابية، وهي اقتراحات سنساندها بحماس. وبالمثل، وبنفس الحماس، أود تهنئة السفارة أمينة محمد التي نجحت في حشد دعم كبير من الدول الأعضاء لتكثيف عمل المؤتمر وتمكين المجتمع المدني من المشاركة في هذا الحفل، وذلك بفضل مهارتها الدبلوماسية وحيويتها وعزيمتها.

واسمحي لي بأن أخص عددًا من المسائل التي تتعلق بالتقدم الذي أحرزه بلدي خلال السنة الماضية في مجال نزع السلاح ومراقبة التسليح وأن أعرض عددًا من الأفكار المتعلقة بأنشطة مؤتمر نزع السلاح في المستقبل.

ففيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد، أعلنت فنزويلا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عبر القوات المسلحة الوطنية، عن تدمير ٤٧ ١٨٩ لغماً مضاداً للأفراد، منفذةً بذلك الالتزامات التي قطعتها بموجب المادة ٤ من اتفاقية أوتواوا، في حين أبقت على ٥ ٠٠٠ لغم لأجل التدريب. أثناء الاجتماع الذي عقدته مؤخراً للجان الدائمة في هذه المدينة، قدمنا عرضاً يؤكد أن إقليمنا خال من مخزون الألغام المضادة للأفراد.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، سننا في عام ٢٠٠٣ قانون نزع السلاح الذي ستقضي الحكومة بموجبه على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة المصنوعة بالطرق التقليدية التي يحوزها الناس بصفة غير قانونية. وبالمثل، سيجري التحقق من رخص حمل السلاح وحيازتها القانونية باستعمال سجلات محوسبة، وأخيراً، مصادرة الأسلحة التي ليست ملكاً للدولة. وهكذا نسعى إلى الحفاظ على السلم والتعايش وأمن المجتمع ومؤسساته وعلى الحرمة الشخصية للأفراد وممتلكاتهم. ويتمشى ذلك مع مضمون خطة عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي تقدرها فنزويلا أيما تقدير وتدعمها بقوة.

وأود أيضاً أن أعلن أننا سنصدق قريباً على اتفاقية حظر استعمال أسلحة تقليدية معينة مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، مما يعزز تقيدها بجميع الصكوك المعنية بنزع السلاح التي نحن طرف فيها، ويثبت التزامنا الراسخ بجميع التدابير التي تسهم في السلم والأمن الدوليين، وكذلك احترام وتعزيز قواعد القانون الإنساني الدولي.

وهذه الإعلانات تضطرنني إلى تبيان موقف بلدي من أنشطة مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى. فعلى غرار دول أخرى، نحن ماضون قدماً على الصعيد الوطني في معالجة القضايا المتعلقة بنزع السلاح، على عكس محفل التفاوض الأوحدهذا. فيبدو أن هذا العام، الذي بدت طلائعه، يحمل معه بشائر جديدة تنبئ بتحقيق أهداف مؤتمر نزع

السلاح: الاهتمام المتجدد الذي أثاره جدول الأعمال في إطار المناقشات المكثفة بشأن المقترح الذي طرحه الوفد الفرنسي، والرغبة في الاجتماع بصفة غير رسمية لبحث البنود الواردة في جدول الأعمال، وإشراك المجتمع المدني في عملنا، وأخيراً، وهذا لا يقل أهمية، أحدث البيانات التي أدلى بها الأعضاء الذين انضموا إلى الدعم الواسع الذي حظي به مقترح السفراء الخمسة، ومن بين أولئك مجموعة الـ ٢١ برمتها. وفي هذا المقام، تتفاعل فنزويلا بإمكان التوصل إلى برنامج عمل خلال السنة الجارية. ولبلوغ هذا الهدف، ندعو البلدان التي لم تعلق بعد على هذا الاقتراح الأخير أن تقوم بذلك بغية تمهيد السبيل أمام المفاوضات المقبلة التي يجب أن نجريها بغرض الوفاء بمسؤولياتنا.

الرئيسة (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل فنزويلا. وأتفهم أن السفارة بورتوكاريرو لم تتمكن من أن تكون بيننا هذا الصباح. وأود أن أشيد بك لتفاؤلك بشأن استئناف عملنا المتعلق بالمضمون لهذا العام.

والآن أود أن أنزع عن نفسي صفة الرئيسة لبرهة لأدلي ببيان وطني بصفتي سفيرة ماليزيا إلى مؤتمر نزع السلاح.

في الأسبوع الماضي، أثناء الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وزع سفير الولايات المتحدة إلى المؤتمر نسخة من الخطاب الذي ألقاه رئيس الولايات المتحدة جورج بوش في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن العاصمة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ والذي تناول قضية أسلحة الدمار الشامل. وأشار رئيس الولايات المتحدة مرات عدة في خطابه إلى ماليزيا دون مبرر. والواقع أن ماليزيا تأسف لأن الخطاب يضع، على ما يبدو، التزام حكومة ماليزيا بشأن قضية عدم انتشار الأسلحة النووية موضع الشك.

إن ماليزيا تفند أي زعم بأن الشركة الماليزية "سكوب" (SCOPE) متورطة في شبكة دولية تدعم إنتاج أجهزة للطرد المركزي بصورة غير مشروعة. ومنذ صدور تقارير عن المشاركة المزعومة للشركة في إنتاج بعض مكونات الأجهزة المذكورة، أجرت ماليزيا تحقيقات شاملة وتعاونت مع جميع الجهات المعنية بالموضوع. وأكدت الشركة أنه في حين أنها صنعت ١٤ مكوناً شبه مصنع لحساب شركة "الخليج للصناعات الفنية" (Gulf Technical Industries) ومقرها دبي، فإن هذه الشركة الأخيرة أو أي طرف آخر لم يكشف عن الاستعمال النهائي لتلك المكونات. وإن العقد الذي أبرمته الشركتان قد كشف عنه رسمياً خلال تسجيل شركتها الأم "سكومي" (SCOMI) في بورصة كوالا لامبور في أيار/مايو ٢٠٠٣، كما تشترط الهيئة التنظيمية ذلك.

وأثبتت التحقيقات أن المكونات التي صنعتها "سكوب" لحساب شركة الخليج، والتي شملت أغلفة وقامطات، كانت مكونات عامة - وأكرر، عامة - ويمكن استعمالها في أغراض متعددة. كما أكدت التحقيقات أن "سكوب" لم يكن لها وليس لها القدرة على صنع وحدة متكاملة للطرد المركزي أو أغلبية المكونات اللازمة لتجميع جهاز للطرد المركزي.

ويجب التشديد على أن ماليزيا كانت دائماً تدعم الجهود الدولية الرامية إلى منع نقل التكنولوجيا النووية بصفة غير مشروعة أو الإنتاج غير المشروع للمواد التي يمكن إساءة استعمالها في صنع أسلحة دمار شامل سراً. إن ماليزيا لا تلتزم بعدم الانتشار فقط، بل بإزالة أسلحة الدمار الشامل كلياً أيضاً.

وتأسف ماليزيا، بالتالي، أن يتعرض عقد تجاري عادي أبرمته شركة "سكوب" للتشويه والمبالغة والتضخيم المفرط. ونعترض على أفراد ماليزيا عمداً في الخطاب عندما أوضح الرئيس بوش أيضاً أن مكونات أخرى ضرورية اقتنيت من خلال عملاء في شبكات يعملون في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. لكن الرئيس بوش لم يشر إلى البلدان التي تحتضن هؤلاء العملاء.

إن ماليزيا تشعر بالإهانة لأن الرئيس بوش استهدفها ظلماً وعمداً، مما شوه النتائج التي حققتها ماليزيا في مجال عدم الانتشار. وماليزيا لا تنتمي إلى عصبة الأمم ذات التطلعات النووية، ولهذا ينبغي للولايات المتحدة أن تتوقف عن إقحام البلد في أنشطة الانتشار النووي. وتأمل ماليزيا أن تتحرى الولايات المتحدة العدل في علاقاتها مع البلدان الصغيرة مثل ماليزيا.

وقد أصدر سعادة وزير خارجية ماليزيا، داتوك سري سيد حميد ألبار، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بياناً صحفياً يتضمن التنفيذ الوارد أعلاه الذي أتينا عليه رداً على ملاحظات الرئيس بوش. ويطلب وفد ماليزيا إلى مؤتمر نزع السلاح من الأمانة، بالتالي، أن توزع نسخاً من هذا البيان والبيان الصحفي الذي أدلى به وزير الخارجية على الوفود والمراقبين في المؤتمر، وأن تدرج هاتين الوثيقتين ضمن الوثائق الرسمية لمؤتمر نزع السلاح.

والآن، أود استئناف دوري بصفتي رئيسة للمؤتمر. ليس على القائمة التي بين يدي متكلم آخر اليوم. هل يرغب أي وفد في إلقاء كلمة الآن قبل الانتقال إلى موضوع آخر؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. لانتقل إذن إلى الملاحظات الختامية.

قبل أن أوّجل هذه الجلسة الأولى من جلسات مؤتمر نزع السلاح التي أترأسها، أود إبلاغ جميع الوفود أن علي للأسف أن أعادرجنيف من ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ إلى ١ آذار/مارس لحضور مؤتمر قمة مجموعة الـ ١٥ في كراكاس ببنزويلا بصفتي الممثلة الشخصية لرئيس الوزراء الماليزي في المجموعة. ففي حين أنني أدرك واجباتي بصفتي رئيسة لمؤتمر نزع السلاح وأرغب في أن أكون هنا في جنيف طوال المدة، فإن هذه مهمة رسمية لا يمكنني التهرب منها لأن رئيس وزراء ماليزيا سيحضر القمة، وآمل أن تفهموا هذا الأمر. والواقع أن العديد من السفراء إلى مؤتمر نزع السلاح الذين هم أعضاء في مجموعة الـ ١٥ سيغادرون إلى كراكاس هم أيضاً.

وأثناء غيابي لمدة أسبوع، سيحل محلي مؤقتاً، كما تنص المادة ١٠ من النظام الداخلي للمؤتمر، سفير المكسيك السيد بابلو ماسيدو الذي يقع ترتيبه بعد ماليزيا لتقلد الرئاسة. وسيتولى السفير ماسيدو، وهو دبلوماسي

كفاء وبارز، رئاسة جلسة المؤتمر يوم الخميس ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، والمشاورات الرئاسية قبل ذلك بيوم. وأرجو أن تحيطوا علماً بهذا الإعلان.

وفيما يتعلق بقضية متابعة المقرر المتعلق بالمجتمع المدني، تذكرون أن المؤتمر اعتمد أثناء الجلسة العامة يوم الخميس الماضي برئاسة السفيرة أمينة، مقررًا بشأن تعزيز المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح. وتذكرون أن الفقرة ٥ من ذلك المقرر تشير، فيما تشير، إلى وضع عملية اختيار رسمية للنظر في الطلبات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية لإلقاء خطابات أمام المؤتمر. ومتابعةً لذلك المقرر، أود أن أطلب من الأمانة إعداد مذكرة معلومات أساسية بشأن عملية الاختيار، وسأكون ممتنة إذا أمكن الانتهاء من تلك المذكرة قبل ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤. فقد تبقى لديكم نحو أسبوعين لإعدادها.

كما كنت أعترم الدعوة إلى عقد جلسة عامة غير رسمية يوم الخميس ٤ آذار/مارس، وربما جلسة أخرى في ١١ آذار/مارس، بشأن برنامج عمل المؤتمر، بحيث نفتح المجال أمام الوفود لتبادل وجهات النظر مباشرة في إطار الأفرقة بشأن برنامج العمل الذي لم تتمكن بعد من إيجاد حل له. ويجب عقد هذه الجلسات بعيد الجلسات العامة المبرمجة لهذه الأيام. وقد أثرت هذه المسألة أمس في المشاورات الرئاسية. وبما أن أحد منسقي الأفرقة أبلغني هذا الصباح بأن وفداً من الوفود لا يزال يود إحالة هذه المسألة إلى عاصمة بلده، فلا أعتقد أننا قد توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن هذا المقترح، وسأترك المقترح معلقاً في الوقت الحالي إلى أن أسمع من جميع الوفود أنها مستعدة لبحثه.

وقبل أن نختتم أعمالنا لهذا اليوم، أود التحقق مما إذا كانت هناك أية وفود تريد إلقاء كلمة. يبدو أن الأمر ليس كذلك. أعلن إذن اختتام أعمالنا لهذا اليوم.

ستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ في الساعة العاشرة صباحاً في قاعة المؤتمرات وسيرأسها مؤقتاً سفير المكسيك السيد بابلو ماسيدو.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠
